A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.3
15 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا
بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

حدث مواز

مائدة مستديرة رفيعة المستوى للبرلمانيين

ملخص من إعداد أمانة المؤتمر

١- ركزت المائدة المستديرة الرفيعة المستوى للبرلمانيين عملها على كيفية تعزيز "الدعم البرلماني لمكافحة الفقر" فيما بين البرلمانيين من بلدان الشمال والجنوب. وقد اجتمعت في بروكسل في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ بمناسبة مؤتمر الأمـــم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا. ولذا نظمت المائدة المستديرة بغرض تعزيز العمل البرلماني وإعداد متابعة برلمانية مفيدة تنصب على التنفيذ العملي للالتزامات المعتمدة في المؤتمر الثالث.

٢- وباعتبار المائدة المستديرة حدثا رسميا موازيا للمؤتمر فقد حضرها ٧١ من البرلمانيين و٤٧ منهم من أقل البلدان نموا. وجاء البرلمانيون الآخرون من بلدان نامية أخرى وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وبلدان صناعية. ونظمت بالمشاركة بين البرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والأونكتاد، كما حضرتها منظمات ووكالات من منظومة الأمم المتحدة، ووفود حكومية ومنظمات غير حكومية وممثلون للصحافة ووسائل الإعلام.

٣- ولم يثبت نجاح الجهود التي بذلتها من قبل أقل البلدان نموا والشركاء الانمائيون الدوليون من أجل التغلب عـــلى الفقـــر وحفز النمو والتنمية. فالعولمة السريعة التي تتميز بتحرير وحرية التجارة والمدفوعة بالتقدم في مجال التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة أسفرت في أحيان كثيرة عن توسيع الهوة بين أقل البلدان نموا والبلدان الصناعية.

٤- وأتاح المؤتمر فرصة لمحاولة اتباع نهج جديد وبذل جهود جديدة لمواجهة التحديات الرئيسية. وسيتوقف نجـــاح هذه الجهود بشكل قاطع على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، بمن فيه الحكومات والبرلمانيون والمجتمع

المـــدني بغية تنفيذ خطة العمل ورصد تطبيقها على الصعيدين الوطني والدولي. وبوسع البرلمانيين أن يؤدوا دورا خاصـــا بصـــفتهم "ممثلين للتغيير" بأن يستهلوا عملا برلمانيا هاما ويقيموا شراكات فيما بين البرلمانيين من بلدان الشمال والجنوب. وقد ركزت المائدة المستديرة في عملها على قضايا ذات أهمية خاصة في جدول الأعمال الحافل لـــلمؤتمر - الســـلع الأساسية، مع تركيز خاص على الزراعة؛ وبناء القدرات والتكنولوجيات الجديدة من أجل التنمـــية؛ وتوفـــير التمويل للتنمية وتخفيف أعباء الديون وتدفقات رأس المال. وعلاوة على هذا حددت مسائل الجنسين والتنمية عبر القطاعات، وأبرزت في مناقشة المواضيع الثلاثة الجوهرية.

٥- وأكد الأمين العام للأونكتاد، السيد روبرتو ريكوبيرو، في ملاحظاته الافتتاحية للبرلمانيين، على التحديات في تـــناول مشاكل أقل البلدان نموا. وثمة قدر كبير من التقارب في مجالي التشخيص والعلاج، بما في ذلك ضرورة تحسين نظم الحكم، وتخفيف أعباء الديون، وتحسين التبادل التجاري والاستثمارات. وتتطلب هذه التدابير جميعها إرادة سياســـية ومـــوارد، أفضل من يدبرها ويدرها هم النشطاء في قلب العملية السياسية، ألا وهم البرلمانيون. وطالب الرئيس المشارك للجمعية البرلمانية المشتركة، واتفاق الشراكة بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، بأن يتخذ المؤتمر خطوات ملموسة على عكس ما حدث في المؤتمرين الســـابقين لأقل البلدان نموا. وركز بوجه خاص على ضرورة توفير التعليم الابتدائي للجميع، ولا سيما للفتيات، وإحداث تحسن كبير على التبادل التجاري مع أقل البلدان نموا، إلى جانب حماية منتجي الأغذية في تلك البلدان.

السلع الأساسية مع تركيز خاص على الزراعة

٦- يؤدي القطاع الزراعي دورا محوريا في اقتصادات أقل البلدان نموا. وقد أبرزت أوجه كثيرة في بيئة التجارة الدولية تقوض الفرص الزراعية لأقل البلدان نموا، وتحرمها من الحصول على فرصة عادلة للخروج من براثن الفقر. وعلى سبيل المثال، ففي بلدان كالنيجر وبنغلاديش يشكل القطاع الزراعي ٣٨ في المائة و٣٧ في المائة من الناتج المحـــلي الاجمـــالي، مع اعتماد نسبة أكبر من السكان على الزراعة أو الأنشطة المتصلة بها. وسوف يظل القطاع الـــزراعي في صلب عملية التنمية، ولو استغل على نحو سليم، سيكون لـــه دور هام في تخفيف حدة الفقر. ومع ذلك فقد تكرر إعراب المشاركين عن التسليم بأن بيئة التجارة الدولية تظل عائقا أمام جهود أقل البلدان نموا. فلا بد من تصحيح هذا الوضع بصورة عاجلة.

٧- ومـــن بـــين أشنع صور التفاوت في بيئة التجارة الدولية اتجاهات تحديد الأسعار والإعانات والتعريفات والحصص الجمركية وشروط الإقراض التي يضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أوجدت هذه الظروف مجـــتمعة بيئة حرمان بدرجة عالية في مجال الاقتصادات الزراعية لأقل البلدان نموا. فطالب البرلمانيون بإزالة هذه التفاوتات كي تتاح لأقل البلدان نموا فرصة فعلية للنجاح وتتمكن من إخراج أنفسها من إسار الفقر.

٨- ومن التغييرات التي يقترحها البرلمانيون إزالة "الكيل بمكيالين في تقديم الإعانات" (إذ تتلقى بلدان الشمال ما يقرب من مليار دولار يوميا من الإعانات الزراعية بينما يرفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منح القروض للبلدان النامية التي تتلقى إعانات). ومع التقدير لمبادرة الاتحاد الأوروبي الأخيرة "أي شيء إلا السلاح" فهي بحاجة إلى قطع شوط أكبر لتشمل السلع الأساسية الأكثر أهمية وإثارة للجدل، كواردات الأرز والسكر. وقد طالب البرلمانيون في مناقشاتهم بالمساواة في تحرير التجارة وبالتعجيل باتخاذ تدابير الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص بالنسبة لكل المنتجات، وبحق أقل البلدان نموا في حماية منتجي المواد الغذائية لديها ضمانا للأمن الغذائي. كذلك صدرت نداءات إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية كي تقدم الدعم السياسي والمالي للمساعدة على استقرار أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها اقتصادات أقل البلدان نموا، كالبن مثلا.

٩- وقد طلب إلى المشاركين بصفتهم برلمانيين، أن يقيموا شبكات وشراكات عامة وخاصة مع طائفة كبيرة من الجهات الفاعلة كالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ورجال الأعمال والمنظمات الدولية والمسؤولين التنفيذيين وغيرهم. وينبغي للبرلمانيين، لكونهم في وضع فريد لصيق بناخبيهم، ومشرعين يشتركون في العملية السياسية، أن يشرعوا في تلك العمليات بما تتطلبه حالة أقل البلدان نموا من إلحاح.

بناء القدرات وتسخير التكنولوجيات الجديدة لأغراض التنمية

١٠- إن التجارب المكتسبة مؤخرا في البلدان النامية تبين بوضوح أن تحقيق تنمية مستدامة من خلال بناء القدرات التكنولوجية في الاقتصاد العالمي الراهن القائم على المعارف هو أمر ممكن، لكنه يتطلب مبادرات إستراتيجية ووسائل التنفيذ. غير أن الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية وأقل البلدان نموا قد تزداد اتساعا إذا لم تستطع أقل البلدان نموا أن تصبح مشاركة نشطة في تطوير وتطبيق المعارف والتكنولوجيا.

١١- إن ما يبذل في مجالي التعليم وبناء القدرات من جهود هو أمر صميمي في هذا الموضوع. وتتيح التكنولوجيا وسيلة حاسمة للتقليل من الفقر، لا سيما إذا ما كانت تلبي احتياجات الفقراء وإذا ما كانت البلدان النامية أنفسها تشارك مشاركة نشطة في تطوير وتطبيق المعارف والتكنولوجيا.

١٢- غير أن الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا قليلة التطور عموما. ففي غياب الهياكل الأساسية المساندة (من طرق وخطوط هاتفية وشبكات اتصال وكهرباء وما إلى ذلك)، من المحتمل أن تزداد الفجوة بين البلدان الصناعية وأقل البلدان نموا اتساعا.

١٣- إن انخفاض مستويات التكنولوجيا حاليا وشح الموارد ما زالا يعملان على إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا. ونتيجة لذلك، باتت هذه البلدان، مثلا، عاجزة عن الانتفاع تماما من ثورة

المعلومات نظرا لضعف الهياكل الأساسية الاقتصادية ومحدودية شبكات الاتصال. إن "الهوة الرقمية"، المشار إليها أحيانا بأنها "خطر يهدد بالإقصاء"، هي حقيقة واقعة ما زالت تسفر عن عدم تكافؤ في فرص الوصول إلى تكنولوجيات الاتصال المعلوماتية. فلا بد من التعجيل في إزالة هذه التفاوتات. ولا بد من تنفيذ استراتيجيات لزيادة القدرة على الاتصال والترابط عن طريق المنافسة، وصولا إلى تخفيض الأسعار ونمو الجهات المكتتبة واستحداث تكنولوجيات جديدة.

١٤- وبإمكان أقل البلدان نموا أنفسها أن تتخذ إجراءات شتى، بدعم من أعضاء الهيئات التشريعية ومساعدة من المجتمع الدولي، في سبيل تضييق الفجوة التكنولوجية. وقد تشمل هذه الإجراءات ضمان التعليم الأساسي للجميع، وتسخير المعارف وتكييفها من خلال التجارة المفتوحة، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإيجاد المعارف على الصعيد الوطني ومن خلال أنشطة البحث والاستحداث والتطوير محليا، فضلا عن الاستفادة مما يستجد في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتتطلب هذه التطورات عمليات تحول مؤسسي والموارد البشرية والمالية اللازمة.

١٥- إن لأعضاء الهيئات التشريعية كافة دورا بنهضون به على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، بإمكانهم التوعية بأهمية التعليم، مع التشديد على الشبيبة والفتيات بوجه خاص. وبإمكانهم تأكيد ضرورة زيادة تطوير الهياكل الأساسية وأنشطة البحث والاستحداث والتطوير، فضلا عن إقامة هياكل إدارية سليمة، تكون داعمة للتنمية. وعلى الصعيد الدولي، فإن إنشاء تحالفات فيما بين أعضاء الهيئات التشريعية من مختلف البلدان من شأنه أن يحشد دعما دوليا أكثر فعالية لأقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود. وينبغي بذل جهد خاص في سبيل إشراك المرأة في هذه الجهود، حيث إن جمعيات "المعارف" تتطلب "انفتاحا على كلا الجنسين" بما يكفل استغلال جميع المهارات والموارد تحقيقا للتطلعات الإنمائية للجميع.

التمويل من أجل التنمية وتخفيف عبء الديون والتدفقات الرأسمالية:

١٦- ما زال ارتفاع مستويات الديون وخدمتها يستترف الموارد المحدودة لأقل البلدان نموا، التي ما زال كثير منها يعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الإنمائية الرسمية لافتقاره إلى التمويل الإنمائي الوافي وشح ما يجري فيه من استثمار أجنبي مباشر وقلة قدرته على الإقتراض في الأسواق الدولية.

١٧- إن البلدان المانحة لا ينبغي أن تستخدم تخفيف عبء الديون ذريعة لتخفيض المعونة الإنمائية، حيث إن لهذه المعونة، في البلدان ذات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، أهمية جوهرية من أجل رفاه السكان، ومن أجل التنمية الاقتصادية مستقبلا. فبدون تخفيف عبء هذه الديون، بل وإلغائها، إلى جانب تقديم معونة إنمائية فعالة، ستزداد المديونية مجددا حتما. وفيما يتعلق بمسألة الديون الخارجية تحديدا، صدرت دعوات إلى توسيع نطاق عملية

تخفيف الديون وتعميقها. واقترح بعض أعضاء الهيئات التشريعية العمل على استرداد الأموال المكتسبة بطرق غير مشـــروعة المودعة في حسابات في الخارج، وعلى إعادة هذه الأموال إلى أوطانها، ورفض سداد القروض التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو لا تتسم بالمسؤولية.

١٨- ومـــن الواضح أن أكثر الطرق فعالية للخروج من "فخ المديونية" هي بانتهاج سياسة إنمائية فعالة، يتفق عليها كل من الشركاء الإنمائيين اتفاقا مشتركا. إن إيجاد حلول إبداعية لمسألة التخفيف من عبء الديون هو أمر يشكل تحديا هاما أمام أعضاء الهيئات التشريعية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وركز المشاركون، في معرض مناقشتهم للتحديات المختلفة، على ما يمكنهم الاضطلاع به من دور محدد بوصفهم أعضاء في الهيئات التشريعية. ودعت الطاولة المستديرة أعضاء الهيئات التشريعية مجددا إلى أن يبذلوا مساعيهم لدى الهيئات التنفيذية لحكوماتهم وأن يمارســـوا نفوذهـــم علـــيها، وخاصـــة عند التصديق على اتفاقات التمويل الإنمائي وعند إقرار السياسات والتشريعات الاستثمارية.

١٩- فعلى الصعيد الدولي، يمكن توجيه هذه الحلول صوب زيادة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمـــوا. وعـــلى الصعيد الوطني، تتصف التدابير التي ستتيح حشد الموارد المحلية بأهمية حاسمة. وعلى صعيد التعاون الـــدولي، يتطلب الأمر التركيز مجددا على دور المساعدة الإنمائية الرسمية وكيف يمكن لها تكميل التدابير التعاونية الرامـــية إلى بـــناء القـــدرات. إن احتـــياجات أقل البلدان نموا إلى استثمارات كبيرة تقتضي اتخاذ تدابير داعمة للاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى استئصال شأفة الفقر. وقد يشمل ذلك التشجيع على إقامة آليات مالية ابتكارية مثل برامج الائتمانات الصغرى وغيرها من التدابير الرامية إلى تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء، بما في ذلك تمكين المرأة اقتصاديا عن طريق تحسين فرص وصولها إلى الائتمانات، فضلا عن وضع إطار قانوني ولوائحي مناسب.

٢٠- وأهابت الطاولة المستديرة بأعضاء الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم أن يتعاونوا على الدعوة إلى زيادة المســـاعدة الإنمائـــية الرسمية والمنح المقدمة إلى أقل البلدان نموا في إطار تدابير تخفيف الفقر. كما أهابت بهم أن يستخدموا خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وكذلك عملية التحضير لمؤتمر التمويل مـــن أجـــل التنمـــية المقـــرر عقده قريبا، في التقريب بين مختلف الفعاليات الإنمائية، بما فيها المصارف الإنمائية والحكومات والمجتمع المدني، تشجيعا للشروع في مبادرات مشتركة.

- - - - -